

اللجنة الخامسة  
٢١  
الجلسة  
المعقودة يوم الإثنين  
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الأمم المتحدة  
**المجتمعة العامة**  
الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

1100 ADV  
JAN 4 1991  
للمراجعة فقط (لا يطبع)  
امم متحدة

محضر موجز للجلسة الواحدة والعشرين

الرئيس : السيدة موستوثن (فنلندا)  
(نائبة الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال : استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة  
(تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ (تابع)

البرنامج الرئيسي الرابع . التعاون الاقتصادي الدولي لغرض التنمية

البرنامج الرئيسي الخامس . التعاون الدولي لغرض التنمية الاجتماعية

المحتويات . . .

Distr. GENERAL  
A/C.5/45/SR.21  
10 December 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

المحتويات (تابع)

-٣-

البند ١١٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (تابع)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.3 بشأن

البند ٣٩ من جدول الأعمال

التقديرات المنقحة تحت الأبواب ٣ و ١٣ و ٢٧ و ٣١ وباب الإيرادات (تابع)

في غياب الرئيس ، تولت الرئاسة  
السيدة موستون ، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١١٧ من جدول الاعمال : استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة  
(تابع) A/45/16 ، الجزء الاول) و Add.1 و A/45/16 (الجزء الثاني) ، A/45/226 ،  
(A/45/617 و A/45/370

١ - السيد أووتو منغويلى (الكاميرون) : قال إن وفده يؤيد عموماً استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرات ٢٥-١٣ من الوثيقة A/45/16 (الجزء الأول) ، وأنه يدعم التعديلات التي أدخلها الأمين العام على هيكل الأمانة العامة في المجالين السياسي والإداري ويعتقد أن الظروف مواتية الآن لاتخاذ إجراء مماثل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . وأضاف أنه ينبغي مع ذلك توخي الحذر لتجنب التسرع في إلغاء أي جهاز من الأجهزة وينبغي تعزيز عملية الامركرمية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٧/٢٢ ، لا سيما من خلال تدعيم اللجان الإقليمية . وفي هذا الصدد ، يتبع وفده عن كثب مساعي الأمين العام لزيادة فعالية اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ويطلع إلى نظر اللجنة الخامسة في التدابير التي أوصى باتخاذها الأمين العام لتدعيم هيكل اللجنة الإداري ويترقب أيضاً تقرير الأمين العام عن تدعيم خدمات اللغات في اللجنة . ودعا إلى التقيد بدقة بالجدول الزمني الذي وضعته الجمعية العامة لاعمال التشديد في مقرى اللجانتين الإقليميين في أديس أبابا وبانكوك .

٢ - وتابع يقول إن وفده ، إذ يحتفظ بحق الرجوع إلى المسائل المتعلقة بالموظفين في مرحلة لاحقة بيد التشديد ، بمقدار التوصية ١٥ التي قدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء والمالي للأمم المتحدة (فريق ١٨) ، على أنه ينبغي توخي المرونة في تطبيق التخفيفات في عدد الموظفين بغيرية تجنب الحق أي اثر سلبي بالبرامج . وينبغي أيضاً تكريس انتباه جاد لمسألة الوظائف الرفيعة المستوى ، وتمثيل البلدان النامية في هذه الوظائف ولولاية مكتب إدارة الموارد البشرية .

٣ - وأردف يقول إنه يجب أن تضمن الدول الأعضاء وجود موارد كافية لدى المنظمة للوفاء بمسؤولياتها التقليدية والجديدة على السواء . ومع أن عملية الميزانية

## (السيد أونو منغويلى ، الكاميرون)

الجديدة تطبق بطريقة مرضية عموما ، يتفق وفده تماما مع لجنة البرنامج والتنسيق على أن عملية رسم القرارات يجب أن تنظمها أحكام الميثاق والنظام الداخلي للجمعية العامة . وقال إنه يجب أيضا تكييف مستوى مندوب الطوارئ مع الظروف المتغيرة : بالنظر إلى ما تواجهه المنظمة من تحديات جديدة ، يجب النظر من جديد في هذه المسألة في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة وفي غضون ذلك ، ينبغي معالجة المصاريف الاستثنائية ، بما فيها تلك المتعلقة بتقلبات أسعار الصرف والتضخم وفقا للإجراءات المقررة . وقال إنه يلزم إعادة تحديد ما تشكله النفقات غير المتوقعة والطارئة .

٤ - ورأى أن التقييم الإيجابي عموما الذي قدمه الأمين العام لاش قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٤ له ما يبرره إلى حد كبير . ومن الممكن القول نوعا ما أن الثقة قد استعيرت بالمنظمة . وقال إن المساعي المبذولة لاستعادة المقومات المالية لاستقرار المنظمة في عملها لم تستكمل حتى الان ، إذ يلزم إجراء مزيد من النظر في مسائل مثل الموارد الخارجية عن الميزانية ، ووضع جدول منصف للأنسبة المقررة ودفع الاشتراكات فورا وبانتظام ، والإجراءات المتعلقة بالإدارة . وقال إنه طرأ تحسن كبير على نظام تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها ، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، ولا بد من التذكر بأن الإصلاح عملية متواصلة : شملت حاجة لترسيخ التقدم المحرز بالفعل ، من أجل ايجاد حلول دائمة للمعيب القائمة واستنباط أدوات جديدة لتمكين المنظمة من انجاز مهامها الحيوية .

البند ١١٩ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/45/6 ، A/45/16 (الجزء الأول) و A/45/16 (الجزء الثاني) ، Add.1 و Corr.1 A/45/218 ، A/45/204 ، A/45/617 و A/45/279 ، Add.1/Corr.1 . (A/C.5/45/CRP.1

٥ - السيد مونشى (الكاميرون) : قال إن مقدمة الخطة المتوسطة الأجل كان ينبغي لها أن تتضمن تقييمها أوضاع وأكثر ترابطا للمشاكل الدولية الرئيسية . وكان ينبغي للتحليل الوارد في المقدمة للاسانيد التشريعية أن يشدد على الاتجاهات وأن يعكس الأولويات الرئيسية . وفي الوقت نفسه زيادة توضيح المساهمات الفردية التي تقدمها

(السيد مونشي ، الكاميرون)

مختلف العناصر في سائر منظومة الأمم المتحدة . وأضاف أن اخفاق المقدمة في ذلك يبدو انه لا ينسجم مع المادة ٧-٣ من الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية وردم التنفيذ واساليب التقييم . وقال إنه ينبغي للامين العام أن يضمن في المستقبل أن تفي المقدمة بفرضها كأداة للتحليل والتنسيق وضع الأولويات الرئيسية . وعلى الرغم من هذه التعليقات ، يؤيد وفده توجهات الامين العام بشأن السياسات العامة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن التوصيات ذات الصلة التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق والاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية .

٦ - وانتقل إلى مضمون الخطة نفسها وقال إن عدم تقديم الامين العام بيانات مالية يتعارض على ما يبدو مع الانظمة ذات الصلة وينبغي معالجة هذه المسألة في المستقبل . وأضاف أن وفده يؤيد الانتقادات التي وجهتها اللجنة الاستشارية للخطة ، على النحو الوارد في الفقرة ١٢ من الوثيقة A/45/617 . ولاحظ وفده أنه كان لهيكل الخطة الجديد أثر سلبي على البرامج ، وحث على ضرورة بذلك كل جهد ممكن لتفادي حدوث مزيد من الاشار السلبية في تقييمات الخطة في المستقبل . وأشار إلى أن المقدمات القطاعية للبرامج الفردية كان ينبغي لها أن تتضمن تفطية أوسع للمشاكل ولمسؤوليات الهيئات المختلفة ضمن المنظومة . وأضاف أن وفده يولي أهمية خاصة وأولوية للبرامج المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ويرغب وفده ، على وجه الخصوص ، التشديد على البرامج المتصلة باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والفصل العنصري ، والإعلام والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

٧ - ومضى يقول إن الصلة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية تحتاج إلى دراسة متأنية ، وفقا للاقتراحات التي قدمتها اللجنة الاستشارية . وينبغي أن تكون أوجه التشابه في هيكل المكين أكثر وضوحا على صعيدي عناصر البرامج والنتائج على السواء . ويلزم أيضا ضمان إمكانية تتبؤ أكبر للموارد الخارجة عن الميزانية ، بغية تعزيز فعالية وتنسيق الأولويات التي حددتها الجمعية العامة والتقييد بها . وقال إن التعليق الذي قدمته اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٤ من الوثيقة A/45/617 ذو صلة وثيقة للغاية في هذا الصدد .

(السيد مونشي ، الكاميرون)

٨ - واختتم قائلاً إن وفده يأمل في أن يؤدي النظر في فرادي البرامج بالتفصيل في اللجنة الخامسة ، إلى جانب التوصيات ذات الصلة المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، إلى أن تعتمد الجمعية العامة ما يشكل "التوجيه الرئيسي للأمم المتحدة في مجال السياسة العامة" .

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ (تابع)

البرنامج الرئيسي الرابع - التعاون الاقتصادي الدولي لغلاف التنمية

٩ - السيد ابراجوسكي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) قال إن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بالموافقة على جميع البرامج الواردة في إطار البرنامج الرئيسي الرابع ، رهنا بالتعديلات والاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات ١٤٧ إلى ٢٣٧ من الوثيقة A/45/16 (الجزء الأول) . وأضاف أن اللجنة شددت ، في إطار البرنامج ١٢ ، على ضرورة إيلاء المزيد من التركيز للصلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تنسيق الأنشطة مع البرنامج الأخرى ، وكذلك مع الوكالات المتخصصة ، عنصر أساسي من تنفيذ البرنامج . وأوصت اللجنة أيضاً بأن تتعين قرارات معينة للجمعية العامة بتصويرة مناسبة في البرامج الفرعية ذات الصلة باعتبارها أساساً وبين أن التعديلات المقترحة ادخالها في سرد البرنامج ١٢ واردة في الفقرة ١٥٣ .

١٠ - وتتابع يقول إنه في إطار البرنامج ١٢ الذي تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذه على عاتق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولية توصي اللجنة بإيلاء أولوية عالية للبرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ . وتوصي أيضاً بإدراج قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨ في السند التشريعي للبرامج ذات الصلة .

١١ - وفي إطار البرنامج ١٤ ، قال إنه أوصى بإيلاء أولوية عالية للبرامجتين الفرعتين ١ و ٢ وينبغي إدراج أحدث قرارات الجمعية العامة ذات الصلة باعتبارها أساساً تشريعياً للبرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ . وأضاف أن اللجنة شددت أيضاً على ضرورة التعاون بشكل وثيق ، لا سيما مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بشأن القضايا المتعلقة بالدين .

(السيد ابراجوسكي)

١٢ - وفي إطار البرنامج ١٥ ، قال إن اللجنة أوصت بإيلاء أولوية عالية للبرنامج الفرعى ١ ولاحظت أن ذلك البرنامج سوف يجري تعديله على ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بآفاق البلدان نموا في عام ١٩٩٠ . ولاحظت أيضاً أن الجزء الوارد في البرنامج الفرعى ٢ بشأن البلدان النامية الجزرية ينبغي أن يراعي نتائج اجتماع الخبراء الحكوميين الدوليين المقرر عقده في عام ١٩٩٠ والنظر في المسألة في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . وأضاف أن عدداً من التعديلات المدخلة على سرد البرنامج ١٥ واردة في الفقرة ١٧٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق .

١٣ - وفي إطار البرنامج ١٦ ، قال إن اللجنة رأت أنه كان ينبغي التعبير عن الأسانيد التي صدرت مؤخراً عن الجمعية العامة . وأكدت اللجنة على الطابع المؤقت للبرنامج الذي يتبعه ، حسب الاقتضاء ، على ضوء القرارات التي سيتخذها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ . وأكدت أيضاً على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية وشددت على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وفي إطار المجتمع الدولي بأجمعه من أجل تنفيذ البرنامج ١٦ . وأوصت اللجنة بتغيير اسم البرنامج الفرعى ١٢ ليصبح التعاون العالمي والإقليمي ، وبإيلائه أولوية عالية أيضاً . ورأت اللجنة أن مسائل إزالة الاحتراق ، والجفاف والتمحر كان ينبغي إبرازها بشكل أفضل وأنه كان ينبغي الاعتراف ، على وجه التحديد ، بانشطة اللجان الإقليمية في هذا المجال .

١٤ - وفيما يخص البرنامج ١٧ ، قال إن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بأن تدعى على الوجه الكامل في البرنامج الأسانيد التشريعية المتبقية عن أحدث قرارات الجمعية العامة . وفي إطار البرنامج ١٨ ، قال إنه جرت التوصية بإيلاء أولوية عالية للبرنامج الفرعى ٥ بشأن التعاون التقني في مجال السكان ، وبمدد البرنامج ١٩ ، قال إن اللجنة وافقت على وجوب ادراج قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ باعتباره سندًا تشريعياً للبرنامج الفرعى ٢ وشددت على الحاجة إلى تنفيذ البرنامج على ضوء حصيلة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٣ .

١٥ - وتابع يقول إن اللجنة أوصت بوجوب التأكيد في البرنامج ٢٠ بأسره على الملة بين البيئة والطاقة وعلى وجوب تحسين التنسيق . وأوصت كذلك بإيلاء أولوية عالية للبرنامج الفرعى ٦ ، تطوير التكنولوجيا ونقلها لاستغلال موارد الطاقة البالغة الأهمية .

(السيد ابراجوسكي)

١٦ - وأردف قائلاً إن اللجنة اقترحت إدخال بعض التصحيحات على سرد البرنامج ٢١ وشددت على ضرورة تفادي التداخل بين البرامج ، وتعزيز التنسيق بين إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي إطار البرنامج ٢٢ ، رأى اللجنة وجوب القاء مزيد من الضوء في البرنامج باسره على الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وأومنت بـأولوية عالية للبرنامج الفرعى ٦ ، تطوير المهاياكل الأساسية وتشفيتها . وبالإشارة إلى البرنامج ٣٣ ، قال إن اللجنة رأت ضرورة التركيز على أثر دور الشركات عبر الوطنية في سياق البيئة والتنمية ، وأومنت بإدخال بعض التعديلات على السرد . وأخيراً ، فيما يخص البرنامج ٣٤ ، قال إن اللجنة أكدت على أهمية أن تكون البيانات الاحمائية موضوعة وقابلة للمقارنة ومتوافرة وعلى ضرورة الإبقاء على الدور المركزي والمشترك بين القطاعات الذي يضطلع به المكتب الأحصائي .

١٧ - السيد زفونوكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ؟ قال إن وفده يشاطر بالكامل الاستنتاج الذي خلصت إليه لجنة البرنامج والتنسيق والوارد في الفقرة ١٨٨ في الوثيقة A/45/16 (الجزء الأول) . وأضاف أن الخطة المتوسطة الأجل لم تعكس على النحو الكافي كون القضايا البيئية تشكل مشكلة دولية رئيسية . وأوضح أن عرض البرنامج المناظر يكاد يخلو من أي اشارة إلى آثار انماط الانتاج والاستهلاك على البيئة في البلدان المتقدمة النمو . ولذلك يحيط وفده علماً مع الارتياح بالتعلقيات التي أبدتها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ١٨٦ من تقريرها ويعتقد أنه ينبغي للبرنامج ١٦ أن يعكس على النحو الواجب الولايات الجديدة للجمعية العامة الناشئة عن قرارات اعتمدت في دورتها الرابعة والأربعين ، فضلاً عن أي أحكام تشريعية تتبثق عن قرارات تعتمد خلال الدورة الرابعة .

١٨ - السيد غاريدو (الفلبين) : اقترح ، بالنظر إلى مشكلة الدين الحرجية التي تواجهها البلدان النامية والتي تفاقمت نتيجة التطورات الأخيرة أن يدمج ضمن برنامج واحد البرنامج الفرعى ٣ من البرنامج ١٢ بشأن الدين الخارجي والتنمية والبراماج الفرعى ٣ من البرنامج ١٤ بشأن مشاكل الدين والتنمية في البلدان النامية . وفي معرض الاشارة إلى الفقرة ٤٢-١٢ من الوثيقة A/45/6 بشأن البرنامج ١٢ ، قال إن هبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة ليسا الحالتين الخارجيتين السلبيتين الوحيدةتين اللتين عقدتا مشكلة الدين . وأيد نهج عمل الأمانة العامة المقترن في

(السيد غاريدو ، الفلبين)

إطار البرنامجين الغرعيين كليهما ، ولكنه ذكر اللجنة بأنها أذنت ، في دورتها السابقة ، بارسال بعثات بشأن مسألة الديون إلى البلدان النامية واقتصرت أن يستند البحث والتحليل التي تجريه الأمانة إلى تقارير البعثات . وأعرب عن رغبة وفده في أن يتم ارسال مزيد من هذه البعثات للتحقيق في أوضاع البلدان النامية التي تنوء تحت وطأة الدين الخارجي .

١٩ - السيد بنيت (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن التوازن الدقيق والهام الذي تحقق في إعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، المعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة ، بين مسؤوليات البلدان النامية عن تنميتها الخاصة بها ومسؤوليات البلدان الصناعية بشأن المساهمة في بيئة اقتصادية دولية داعمة لم يرد له ذكر على ما يبدو في مقدمة الخطة المتوسطة الأجل وبرامجه ذات الصلة . وأضاف أن الاقرار في الإعلان بوجود استراتيجية متفق عليها دوليا للتطرق لمشاكل الديون في البلدان النامية والدعوة إلى تنفيذ واسع لتلك الاستراتيجية لم ينعكسا في الخطة على ما يبدو ، لا سيما في المقدمة ، التي أصدرت حكما سابقا لوانه بشأن استراتيجية الديون ويبدو أنها تدعو إلى حلول بديلة . وقال إن وفده لا يسعه تأييد ذلك الرأي ، ولا الدعوة الضمنية إلى الأمم المتحدة للقيام بدور تنفيذي في ذلك المجال .

٢٠ - وأوضح أن المقدمة تحدثت أيضا عن دور للأمم المتحدة في دعم الجهد لوقف وعكس اتجاه النقل الصافي السلبي للموارد من البلدان النامية . ورأى أن تدفقات رأس المال تستجيب بصورة أساسية للأوضاع والسياسات الاقتصادية في كل بلد . وقال إن الحل الحقيقي لتحسين ميزان الموارد يمكن بالتالي في توفير الظروف الازمة داخل كل بلد لاجتناب الاحتياطيات المحتملة الهائلة من رأس المال الخام .

٢١ - وأشار وفده إلى أنه سجل ، في الدورة الثالثة عشرة للجنة البرنامج والتنسيق ، تحفظا (A/45/16 (الجزء الأول) ، الفقرة ١٧) بشأن الانشطة الواردة في البرنامج ١٥ المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين ، اعتقادا منه بأن تلك البرامج لا توفر أي فائدة حقيقة للشعب الفلسطيني . وفي هذا الصدد ، استعرض الانتباه إلى أن بلده هو أحد المساهمين الرئيسيين في البرنامج الإنمائي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح الفلسطينيين .

٢٢ - السيد دانكوا (غانـا) : قال إنه لا يتفق مع التمييز الذي عقدته الولايات المتحدة بين السلم والأمن ، من جهة ، والتعاون لأغراض التنمية من جهة أخرى ، ولذلك يقترح تعديل عنوان البرنامج الرئيسي الرابع ليصبح : "حفظ السلم والأمن : التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية" . وأيد الاقتراح الذي قدمته الفلبين الذي يقضي بإيلاء أهمية واجبة لمشاكل ديون البلدان النامية من خلال دمج البرنامجين الغربيين والمتعلمين بتلك المسألة .

٢٣ - وقال إن التمسك بأن تدفقات الموارد إنما تتبع ما تمليه الأوضاع والسياسات في كل بلد ليس له صلة بالموضوع . فالمشكلة هي أن الترتيبات القائمة تعود بالضرر على غالبية الدول الأعضاء وتتوفر ميزة لا مبرر لها لقلة فقط دون غيرها . ولذلك ، يتبيـغي تحقيقاً للانصاف ، تعديل الترتيبات ويـتبيـغي أن تعالـج الأمم المتـحدة قضـايا الدين ونقل الموارد معالـجة مـحـيـحة وـيتـبـيـغي لـهـذهـ القـضاـياـ أنـتـعـكـسـ فـيـ الخـطـةـ المـتوـسـطـةـ الأـجـلـ وـجمـيعـ البرـامـجـ ذاتـ الـصلةـ .

#### البرنامج الرئيسي الخامس . التعاون الدولي لأغراض التنمية الاجتماعية

٢٤ - السيد أبراجوسكي (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قال إن لجنة البرنامج والتنسيق أوصت بالموافقة على البرنامج الرئيسي رهـنا بـعـدـ منـ التـعـديـلـاتـ .ـ وـلـاحـظـتـ اللـجـنـةـ الـصـلـةـ الـوـشـيقـةـ بـيـنـ البرـامـجـ ٢٥ـ وـعـدـدـ منـ البرـامـجـ الآخـرـىـ فـيـ الخـطـةـ المـتوـسـطـةـ الأـجـلـ ،ـ وـبـالـتـالـيـ شـدـدـتـ عـلـىـ الـحـاجـةـ إـلـىـ زـيـادـةـ التـنـسـيقـ .ـ وـبـالـاـشـارـةـ إـلـىـ البرـامـجـ ٢٦ـ ،ـ لـاحـظـتـ اللـجـنـةـ أـنـهـ لـمـ يـقـترـحـ أـيـ تـحـدـيدـ لـلـأـولـويـاتـ فـيـماـ بـيـنـ البرـامـجـ الفـرعـيـةـ الـثـلـاثـةـ .ـ وـأـوـصـتـ اللـجـنـةـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ البرـامـجـ ٢٧ـ ،ـ وـقـالـ إـنـ الفـقـرـتـيـنـ ٢٤٩ـ وـ٢٥٠ـ مـنـ التـقـرـيرـ تـعـكـسـ آـرـاءـ اللـجـنـةـ بـشـأنـ ذـلـكـ البرـامـجـ .ـ وـأـوـصـتـ اللـجـنـةـ أـيـضاـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ البرـامـجـ ٢٨ـ ،ـ بـشـأنـ المـراـقبـةـ الدـولـيـةـ لـلـمـخـدـراتـ ،ـ عـلـىـ أـنـ يـكـونـ مـفـهـومـاـ أـنـ البرـامـجـ مـؤـقـتـ وـسـوـفـ يـنـقـحـ وـفـقـاـ لـلـاـنـظـمـةـ وـالـقـوـاعـدـ الـتـيـ تـنـظـمـ تـخـطـيـطـ البرـامـجـ وـالـجـوـانـبـ الـبـرـامـجـيـةـ لـلـمـيـزـانـيـةـ ،ـ وـمـراـقبـةـ التـنـفـيـذـ وـأـسـالـيـبـ التـقـيـيمـ لـيـعـكـسـ جـمـيعـ الـوـلـايـاتـ الـحـدـيثـةـ الـوـارـدـةـ فـيـ بـرـامـجـ الـعـلـمـ الـعـالـمـيـ الـذـيـ اـعـتـمـدـتـهـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ فـيـ دـوـرـتـهـاـ الـاسـتـشـانـيـةـ السـابـعـةـ عـشـرـةـ .ـ كـمـ أـوـصـتـ بـالـمـوـافـقـةـ عـلـىـ البرـامـجـ ٢٩ـ رـهـنـاـ بـتـعـدـيلـ وـاحـدـ .ـ

٢٥ - السيد دانكوا (غانـا) : اقتـرحـ ،ـ لـاسـبـابـ تـعـلـقـ بـالـاتـسـاقـ مـعـ اـقـتـراـجـهـ بـشـأنـ البرـامـجـ الرـئـيـسيـ الرـابـعـ ،ـ تعـدـيلـ عـنـوانـ البرـامـجـ الرـئـيـسيـ الخـامـسـ لـيـصـبـحـ :ـ "ـحـفـظـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ :ـ التـعـاـونـ الدـولـيـ لـأـغـرـاضـ الـتـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ"ـ .ـ

البند ١١٨ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٠ - ١٩٩١  
(تابع)

الاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.3 ب شأن البند ٢٩  
من جدول الاعمال A/C.5/45/5 و A/C.5/45/1 و A/45/7/Add.4 و Corr.1

٣٦ - السيد مسيلى (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : في معرض تقديمته للتقرير الخامس للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/45/7/Add.4) ، عن الاشار المترتبة على مشروع القرار A/45/L.3 ، فيما يتعلق بالحالة في افغانستان ، وأشارها على السلم والامن الدوليين ، قال إن الامين العام ، استنادا الى الافتراضات المبينة في الفقرات ٤ الى ١٦ من بيانه (25 A/C.5/45/25 و Corr.1) ، قدر أنه سيلزم اعتماد غير متكرر اضافي بمبلغ ٦٧٤٣ دولار في اطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، مع اعتماد اضافي قدره ٣٧٩٣٠٠ دولار في اطار الباب ٣١ ، يعوضه مبلغ مماثل في اطار الباب ١ من الابادات . وفي الجدول ٣ من بيان الامين العام بشان الاحتياجات من الموظفين في عام ١٩٩١ ، جرى اقتراح ما مجموعه ٦٣ وظيفة ، تشمل خمس وظائف مؤقتة اضافية . وأضاف أن اللجنة الاستشارية ، حسبما أوضحت في الفقرة ٤ من تقريرها ، شككت في الحاجة الى الوظائف الاضافية المقترحة . وأعادت اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها تأكيد طلبها أن تُظهر أي طلبات مقبلة تتصل بالقرارات والمقررات بشان افغانستان علاقة واضحة بين الموارد المطلوبة والأهداف الجاري تحقيقها .

٣٧ - وتابع يقول إن اللجنة الاستشارية ، بعد التنظر في بيان الامين العام والمعلومات الاضافية التي وردت اليها ، أوصت برصد اعتماد غير متكرر اضافي قدره ٦٥٠٦ دولار في اطار الباب ١ من الميزانية البرنامجية ، مع اعتماد اضافي قدره ٣٣٦ دولار في اطار الباب ٣١ يعوضه مبلغ مماثل في اطار الباب ١ من الابادات .

٣٨ - السيد ايتووك (أوغندا) : أوضح أنه وفقا للفقرة ١٤ من بيان الامين العام (A/C.5/45/25) ، لا يمكن استيعاب الاعتماد الاضافي المقترح لفترة السنطين ١٩٩٠ - ١٩٩١ في اطار الاعتمادات القائمة . ويرى وفده أن اللجنة بحاجة الى مزيد من الوقت للتفكير مليا في الاشار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.3 قبل أن يتتسنى لها اتخاذ قرار .

٣٩ - السيد دانكوا (غانجا) : لاحظ أن الأنشطة المتصلة بافغانستان ممولة بالكامل لغاية نهاية عام ١٩٩٠ وأوضحت أن الاعتمادات المقترحة الجاري النظر فيها حالياً تتضمن بعام ١٩٩١ . ولما كانت أمام اللجنة مسائل أكثر الحاجة للنظر فيها في الوقت الحاضر ، اقترح أن تتواءل اللجنة مناقشتها في وقت لاحق للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.3 .

٤٠ - الرئيسة : قالت إنها في حالة عدم سماعها أي اعتراض ، ستعتبر أن اللجنة تود أن ترجئ حتى اليوم التالي إجراء مزيد من المناقشة للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/45/L.3 .

٤١ - وقد تقرر ذلك .

التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ٣ و ١٢ و ٢٧ و ٢١ وباب الإيرادات ١ (تابع)  
(A/45/7/Add.2 و A/C.5/45/2)

٤٢ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : في معرض إشارته إلى الفقرة ٤٠ (ب) من تقرير الأمين العام (A/C.5/45/2) ، طلب إلى الأمانة العامة تبرير اعتماد مبلغ ٣٧٥ ٠٠٠ دولار لشراء المنشورات الأساسية عن ناميبيا . وقال إنه يود أن يعرف على وجه التحديد عدد النسخ التي يزمع إصدارها من كل منشور ومجموع القراء التقديري المستهدف .

٤٣ - وفيما يخص التقديرات المنقحة في إطار الباب ١٢ ، قال إنه يود معرفة الوقت اللازم لكي يصبح مشروع التشغيل الآلي لمكاتب اللجنة الاقتصادية لافريقيا جاهزاً للعمل على الوجه الأكمل .

٤٤ - السيد كاندجوني (ناميبيا) : قال إن قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٤ ، الذي نوه باستكمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا مهمته التاريخية ، أقر بأنه لا تزال هناك مشاريع وبرامج جارية في ناميبيا ، وبخاصة برنامج بناء الدولة الناميبي وبرنامج المنح الدراسية الفردية . وأضاف أن وفده ينادي أعضاء اللجنة أن تضمن توافر الأموال لتمكين الشبان المستفيدين من البرنامج ، الذين مستقدم مهاراتهم مساهمة لا تقدر بثمن في إعادة بناء ناميبيا وتنميتها ، من متابعة دراساتهم . وأوضح أنه يتبين ، كما في السنوات السابقة ، تخفيض مبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي في السنة القادمة في الحساب

## (السيد كانديجوزي ، ناميبيا)

العام من أجل استكمال تلك البرامج . وقال إن شدة حاجة أيضا لتقديم التبرعات ومتكون موضع تقدير . كما أعرب عنأمل وفده في أن تتم تصفيه معهد الأمم المتحدة لناميبيا بطريقة سلسة .

٣٥ - وتتابع قائلا إن حكومته ترحب بالاقتراح القاضي بإنشاء مركز للإعلام في ناميبيا ، على النحو الموسى به في قرار الجمعية العامة ٤٤/٤٠ . وفيما يخسر الترتيبات الختامية لإنشاء المركز ، ينبغي الوضع في الاعتبار أن الحكومة الجديدة تواجه تحديات مختلفة يتعين عليها التصدي لها وبالتالي قد لا تستطيع تلبية متطلبات معينة .

٣٦ - وأعرب عن رغبة حكومته في استمرار توفير الأموال غير المستعملة المخصمة أصلا لحلقة دراسية بشأن التخطيط البرنامجي للإعمار والإئماء الوطنيين في ناميبيا . وقال إن الترتيبات جارية حاليا ، ضمن سياق أولويات الحكومة حسبما وضعها مؤتمر إعلان التبرعات بشأن ناميبيا ، من أجل تحقيق أقصى استفادة من هذه الأموال قبل نهاية العام .

٣٧ - السيد شابالا (زامبيا) : قال إنه من المهم للتقديرات المنقحة في إطار الباب ٣ جيم أن تضع في الاعتبار الواجب اثر الاستقلال الناميبي وأشار قرار الجمعية العامة ٤٤/٤٣ـ٢٤٣ الف ، الذي وافق على موافلة تنفيذ برنامج محدود من الأنشطة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وأضاف أنه بالنظر إلى الحالة التي تتميز بها ناميبيا ، سيكون من الأكثرباقعية بالفعل أن تكون توصيات اللجنة الاستشارية قائمة على الافتراض بوجوب موافلة هذه البرامج على النحو المفوض به إلا إذا أوضحت الحكومة الناميبية خلاف ذلك . وقال إن مثل ناميبيا أعاد للتو بالفعل تأكيد رغبة حكومته في المحافظة على بعض البرامج . ولذلك ، يبدو من السابق لأوانه أن توصي اللجنة الاستشارية بالفاء المبلغ التقديري البالغ ٨٠٠ ٤٦٠ دولار المخصص لتنظيم حلقة دراسية بشأن التخطيط البرنامجي للإعمار والإئماء الوطنيين في ناميبيا .

٣٨ - وأوضح أن اللجنة الاستشارية كانت متحدة في التوصية بالاسراع في إعادة توزيع موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا بحلول نهاية عام ١٩٩٠ ، ولكن وفده سيرجح بأن تقدم الأمانة العامة تأكيدا بامكانية الوفاء بالموعد النهائي ومعلومات عن الكيفية التي ستتم بها إعادة التوزيع .

(السيد شابالا ، زامبيا)

٣٩ - وتابع قائلا إن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ٩ بأن يكون صندوق الأمم المتحدة للسكان هو الذي يجري التعداد الوطني الشامل للسكان ، وإذا أمكن ، أن يتم تمويل المشروع من خارج الميزانية العادلة . وبالنظر إلى ما يتسم به المشروع من أهمية ، يفضل تمويله من الميزانية العادلة .

٤٠ - وحول مسألة منح الأمم المتحدة ، قال إن اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية تؤيد على ما يبدو ما جاء في بيان الأمين العام من أن المبالغ الإضافية اللازمة ستتمويل حصرا من التبرعات . ويعتقد وفده أن برامج التدريب حاسمة للدولة النامية الجديدة لدرجة أنها ينبغي أن تمول بالكامل من مصدر موضوع ، لا وهو الميزانية العادلة . وقال إنه قد صدر تكليف بشأن البرنامج موضوع البحث ولذلك ينبغي أن يكون هناك أي عنصر من الشك بشأن تمويله .

٤١ - وتابع قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرتين ١٤ و ١٥ بشأن الوحدة الانتقالية ناميبيا تقوم على أساس سليم . ويجب أن تستطيع الوحدة توفير الدعم الاداري للجنة الوممية التابعة لصندوق ناميبيا . بيد أن مسألة العدد الفعلي لموظفي الوحدة ينبغي مناقشتها في المشاورات غير الرسمية .

٤٢ - وبقصد الباب ٣ باء ، قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بوجوب إعادة النظر في مهام وحدة البرامج الخاصة لحالات الطوارئ التابعة لادارة المسائل السياسية الخامسة والتعاون الاقتصادي وإنهاء الاستعمار والوممية . وأوضح أن وفده لا يجد غضانا في هذه التوصية ، ولكن اللجنة الاستشارية أوصت في الفقرة ١٧ بالفاء وظائف معينة ، كان الأمين العام قد أوصى بأن تلحق بعض منها بالوحدة . وأشار أنه كان من الأجرد انتظار نتيجة استعراض مهام الوحدة قبل التوصية بالفاء أي وظائف . ومن المهم أيضا الوضع في الاعتبار ما تتسم به الوحدة من طابع سياسي خاص ، إذ أن مهامها ليست مماثلة لمهام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أو غيره من الوكالات التي تقدم الإغاثة الطارئة ، حسبما اقترحت اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في الفقرة ١٦ .

٤٣ - وقال إن اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية أبدت رد فعل غير مسؤول على الطلب الذي قدمه الأمين العام في الفقرات ٦٩ إلى ٧٨ من تقريره بإنشاء وظائف جديدة لمركز مناهضة الفصل العنصري (الباب ٣ دال) . وفي الفقرة ١٩ ، مثلا ، بالاشارة إلى برنامج المنع المنفذ في إطار برنامج الأمم المتحدة التدريسي والتعليمي لجنوب

(السيد شابala ، زامبيا)

افريقيا ، أشارت اللجنة الى عدم وجود ما يشير الى زيادة في عدد المنشآت الدراسية .  
بيد أن اللجنة الاستشارية لذلك البرنامج خلصت الى أنه بالنظر الى التغيرات الحاملة في جنوب افريقيا ، سيتحول التركيز الى توفير التدريب لاكبر عدد ممكن من مواطنين جنوب افريقيا داخل البلد وخارجها ، بالمقارنة بتوفير التدريب للاجئين والمنفيين . ولذلك ، يستند طلب الامين العام الى زيادة متوقعة في الاحتياجات لا الى عدد المنشآت الدراسية الراهن .

- ٤٤ - وبصدد الإعلام (الباب ٣٧) ، قال إن توصية اللجنة الاستشارية المؤيدة لإنشاء مركز إعلام تابع للأمم المتحدة في ناميبيا لها ما يبررها . بيد أن اللجنة الخامسة تحتاج إلى رد من الأمانة العامة على النقطة التي أشارها ممثل أوغندا في الجلسة ١٨ بشأن الحالة المتعلقة بفتح مراكز إعلام . ومن الجدير بالذكر أن ناميبيا تعتبر حالة خاصة : فهي لم ترث من النظام الاستعماري سوى بنية تحتية بدائية ، ولا يمكن التوقع من الحكومة الجديدة توفير مرافق معينة تعتبر من المسلمات في بلدان أخرى . وقال إن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ذكرت ، في الفقرة ٢٤ ، أنها تجد صعوبة في التسليم بفعالية عقد لقاءات صحافية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أو في مطلع عام ١٩٩١ ، بعد انتهاء تسعه أشهر ونيف على استقلال ناميبيا . ولكن حسبما أشار الأمين العام في الفقرة ٨٠ (١) من تقريره ، فإن المجتمعات الاعلامية تستهدف تعزيز الوعي العام باحتياجات الدولة الجديدة . وأضاف أن وفده لا يسعه وبالتالي الموافقة على التعليق الذي أبدته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

- واستطرد قائلًا إن وفده ، على نقيف ذلك ، يسره تأييد التوصية التي قدمتها اللجنة الاستشارية بالموافقة على رصد اعتمادإضافي في إطار الباب ١٣ من أجل التشغيل الالى للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، حيث أن قدرة اللجنة على الوفاء بولاليتها قد تعرقلت كثيرا بالفعل من جراء ما تعانيه مرافقتها من تخلف تقني . وقال إن من شأن المشروع أن يعزز استطاعة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على تقدير الدعم التقني والخدمة الفنية ، فضلا عن دورها المركزي في برنامج العمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ورأى أن عمل الوفود الافريقية في مقر الامم المتحدة سوف يتعزز أيضًا . اذ أنها كثيرا ما تتلقى الوثائق المعتمدة في أديس أبابا متأخرة نتيجة التأخير في تجهيز الوثائق وليس لأي سبب آخر .

٤٦ - السيد ايتوكيت (أوغندا) : أشار إلى الفقرة ٤٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن الجزء الثاني من دورتها الثلاثين (A/45/16 (الجزء الثاني)) . وقال إن وفده يأسف لعدم تمكّن اللجنة الخامسة من الاستفادة من المعلومات بشأن التقديرات المنقحة التي توقّعت لجنة البرنامج والتنسيق تقديمها .

٤٧ - وأضاف أن الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٤٤ ألغت مجلس الأمم المتحدة لتناميبيا ووافقت على موافلة تنفيذ برنامج محدود عن الأنشطة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ . لاحظ أن اللجنة الاستشارية ذكرت في الفقرة ٣ من تقريرها الثالث (A/45/7/Add.2) أن التقديرات المنقحة تقوم على أساس افتراض استكمال عنصر رئيس من عناصر الأنشطة ذات الصلة بحلول نهاية عام ١٩٩٠ . وأشار إلى الحلقة الدراسية المقترحة بشأن التخطيط البرنامجي للإعمار والإئماء الوطنيين في ناميبيا . وقال إن وفده يقدر الحالة الصعبة التي تواجهها ناميبيا حاليا في ضوء بناء دولتها الجديدة ، وكان حريّا باللجنة الاستشارية مراعاة هذا الواقع وانتظار رد من الحكومة الناميبيّة حول ما إذا كانت ترغب في انعقاد الحلقة الدراسية أم لا . وأعرب عن الأمل في عدم الالتحام بالتصويت بحذف التقدير البالغ ٨٠٠ من أجل الحلقة الدراسية إذا قررت الحكومة أنها ترغب حقا في انعقاد الحلقة الدراسية . وأضاف أنه يتبعى النظر في الفقرات ٥ إلى ٧ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن إعادة توزيع موظفي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لتناميبيا بالاقتران مع الفقرات ١٨ إلى ٢١ بشأن تزويد مركز مناهضة الفعل العنصري بالموظفين ، وقال إن قراري الجمعية العامة ٢٠١/٤٤ بـ ٢٤٣/٤٤ تناولا أيضاً مسألة إعادة التوزيع . وتتابع يقول إن وفده سيكون ممتنًا إذا أوضحت الأمانة العامة ما إذا كان يوجد جدول زمني واضح لعملية إعادة التوزيع المذكورة في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/45/7/Add.2) ، وما إذا كان مثل هذا الجدول ، في حالة وجوده ، قد وضع في اعتبار قراري الجمعية العامة ٢٠١/٤٤ و ٢٤٣/٤٤ والفقرة ٤٤ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/45/16 (الجزء الثاني)) بشأن الأولوية التي يجب ايلاؤها ، في جملة أمور ، لمراكز مناهضة الفعل العنصري واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وما إذا كان بإمكان الأمانة العامة تقديم ضمان بشأن يتم تنفيذه عملية إعادة التوزيع قبل نهاية عام ١٩٩٠ ، خاصة على ضوء الحاجة إلى تفادي حدوث تدهور في معنويات الموظفين .

٤٨ - وقال إنه يود توجيه الانتباه إلى الفقرة ٦٩ من تقرير الأمين العام (A/C.5/45/2) ، التي شددت على أن عملية التغيير التي لاحت بوادرها في جنوب إفريقيا جعلت أعمال مركز مناهضة الفعل العنصري أكثر تعقيداً وارهاقاً مما كانت عليه في

## (السيد ايتوكيت ، اوغندا)

الماضي ، والى الفقرة ٧١ التي أكدت الحاجة الى تعزيز مركز مناهضة الفعل العنصري . وقال انه ينبغي اخذ هاتين الملاحظتين اللتين ابداهما الامين العام على محمل الجد التام . وأضاف أن وفده يدرك ان المسالة حساسة جدا من الناحية السياسية ؛ ولا يزال من المبكر للغاية القول ما اذا كانت التطورات داخل جنوب افريقيا لا رجوع عنها حتى . ولذلك من الاكثر أهمية تدعيم المركز وتمكينه من رصد وتقييم التطورات في جنوب افريقيا موضوعيا .

٤٩ - لاحظ ان التقييم المستقل لبرنامج المنح الدراسية في اطار برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدرسي للجنوب الافريقي اوضح الحاجة الى المزيد من الموظفين ذوي الصلة (A/C.5/45/2 A ، الفقرة ٧٢) . وقال إن وفده يؤيد الاقتراح وكذلك الاقتراح بشأن تزويد مركز مناهضة الفعل العنصري بالموظفين حسبما جاء في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/45/7/Add.2) . وأضاف أنه ينبغي للجنة الخامسة عدم اتخاذ قرار حول المسألة ريثما يعقد مزيد من المشاورات الرسمية المعمقة وفيما يخص التحضير لإجراء تعداد وطني شامل لناميبيا ، المذكور في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية ، قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلّ به ممثل ناميبيا حول تلك المسألة ، وكذلك الملاحظات التي قدمها ممثل زامبيا . وأوضح أنه ينبغي للأمين العام موافلة جهوده لتعبيئة الموارد كي يكون متذوق الأمم المتحدة للسكان على أهبة الاستعداد لإجراء التعداد حين تطلبه حكومة ناميبيا . وينبغي للأمين العام ضمان توفير موارد كافية لذلك الفرق ، حتى وإن تطلب ذلك اخذ موارد من الميزانية العادية .

٥٠ - وفيما يخص مسألة المنح التي تقدمها الأمم المتحدة ، قال إن وفده يريد التشديد على الطابع الإنساني لطلب دعم الطلاب الذين يكافحون حاليا من خلال دراساتهم بغية مساعدة حكومة ناميبيا في جهودها المقبلة لاغراض التنمية . وأضاف أن وفده يؤيد التعليلات التي أبداهما في هذا الصدد ممثلا زامبيا وفنزويلا . وسيكون من غير المناسب إقامة صلة بين تقديم الدعم الإنساني للطلاب الناميبيين ومسألة تصفية الالتزامات المتبقية لمعهد ناميبيا .

٥١ - وتابع يقول إن وفده يرحب باقتراح الامين العام إنشاء الوحدة الانتقالية لناميبيا التي ينبغي ان تكون قادرة على انجاز التنفيذ المنظم لجميع البرامج

(السيد ايتوكيت ، أوغندا)

والأنشطة المملوكة حاليا في صندوق ناميبيا . وأشار في هذا الصدد الى الملاحظات الواردة في الفقرات ٥٣ الى ٥٧ من تقرير الأمين العام ، ولكنه رأى أنه ينبغي للأمانة العامة تقديم معلومات أشمل حول عبء عمل الوحدة المقترحة .

٥٢ - وفيما يخص الباب ٢٧ ، قال إن وفده مهتم على نحو خاص بإقامة مركز إعلام في ناميبيا . وأضاف أنه يود إعادة تأكيد طلبه بالحصول من الأمانة العامة على معلومات أكثر تفصيلا ، وعلى وجه التحديد ، سيكون ممتنًا لو أوضحت إدارة الإعلام بالضبط ما هو المطلوب من حكومة ناميبيا من أجل فتح مركز الإعلام . ويبدو وفده أيضًا معرفة ما ستقدمه الأمانة العامة ، من جانبها ، لتسهيل إنشاء المركز . وأوضح أن الجمعية العامة ، في القرار ٥٤/٤٤ ، كانت صريحة جدا في التوجيه بإنشاء مركز إعلام في ناميبيا ، ولذلك سيكون من المؤسف محاولة إدخال شروط معينة لإعاقبة فتح المركز بسرعة . وقال إنه سيكون ممتنًا لو قدمت الأمانة العامة معلومات شاملة ، ولربما على شكل ورقة قائمة اجتماعات حول الممارسة السابقة المتعلقة بإنشاء مراكز الإعلام ، ويبدو أن يعرف على وجه الخصوص ما هي مساهمات الحكومة المضيفة في كل حالة من الحالات وما إذا كانت تلك المساهمة شرطا لفتح المركز أم أنها كانت مجرد مساعدة طوعية من جانب الحكومة . وأكد أن هذه المعلومات ستكون مفيدة ليس في حالة مركز الإعلام في ناميبيا فحسب ، وإنما في حالات مقبلة أيضًا .

٥٣ - وبصدق الباب ١٣ ، قال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ٢٦ الى ٢٩ من تقريرها . وأوضح أن مسألة اللجنة الاقتصادية لافريقيا هي مسألة أقرت الجمعية العامة بشأنها ولايات عديدة ؛ ويبدو أن المسألة هي سرعة ومحاجة تنفيذ تلك الولايات .

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٥